

Distr.: Limited  
19 April 2024  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني  
بمتابعة تمويل التنمية  
22-25 نيسان/أبريل 2024  
البند 3 من جدول الأعمال  
اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على  
الصعيد الحكومي الدولي

مشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي المقدم من رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باولا نارفايس (شيلي)، بناء على مشاورات غير رسمية

### متابعة واستعراض نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

1 - نحن، رؤساء الدول والحكومات والوزراء والممثلون السامون، اجتمعنا في الفترة من 22 إلى 25 نيسان/أبريل 2024 بمناسبة انعقاد منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التاسع المعني بمتابعة تمويل التنمية. إننا نجمع في وقت بدأ ينفذ فيه الوقت أمام العالم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد تراجعت المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس في العديد من البلدان النامية، وخاصة بالنسبة لأشد الناس فقراً وضعفاً.

2 - ونعيد تأكيد عزمنا على مواصلة تعزيز جهودنا من أجل تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في موعدها وبصورة كاملة، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس<sup>(1)</sup>.

3 - إن تحديات التمويل هي من صميم أزمة التنمية المستدامة. فعلى مدى السنوات العديدة الماضية، صار العالم العواقب المستمرة المرتبطة بجائحة كوفيد-19، وتساعد التوترات الجيوسياسية والنزاعات، ومظاهر التفاوت بين البلدان وداخلها، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وشروط التمويل التقييدية بشكل متزايد - وكلها تمثل تحديات مباشرة تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن أهداف التنمية

(1) اعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. انظر [FCCC/CP/2015/10/Add.1](#)، المقرر CP.21/1، المرفق.



المستدامة كانت بعيدة عن المسار حتى قبل هذا تزامن الأزمات في الآونة الأخيرة، حيث لم يُحشد التمويل بالحجم اللازم أو يخصص بالشروط اللازمة لتحقيق تحول اقتصادي ومجتمعي وبيئي عميق.

4 - ونحن ندرك أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنفيذ الناجح لخطة عمل أديس أبابا. ونؤكد أن التمويل الإضافي وفي الوقت المناسب ضروري لتحقيق تلك الأهداف بحلول عام 2030. وفي هذا الصدد، نؤكد الحاجة الملحة إلى حشد الموارد الكافية، بسبل منها إصلاح الهيكل المالي الدولي.

5 - ونشعر بقلق بالغ إزاء الزيادة الملحوظة في فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة المقدرة بما يتراوح بين 2,5 و 4,0 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً للبلدان النامية، وندرك الحاجة الملحة إلى توفير تمويل إنمائي كاف وبأسعار معقولة ومضمون ومستدام للبلدان النامية من جميع المصادر.

6 - ونرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى سد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال خطة تحفيز لأهداف التنمية المستدامة. وستتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ مقترح الأمين العام في الوقت المناسب. ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات في الأمم المتحدة وفي المنتديات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة.

7 - ونرحب بقرار الجمعية العامة 231/78 ونتطلع إلى مواصلة الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، المقرر عقده في إسبانيا في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025، وذلك من أجل جملة أمور منها تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية وخطة عمل أديس أبابا، ووضع اليد على العقبات والعراقيل التي تعترض تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها فيها، وكذلك الإجراءات والمبادرات الكفيلة بالتغلب على هذه القيود، ومعالجة القضايا الجديدة والناشئة، بما في ذلك في سياق الحاجة الملحة إلى تسريع تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم إصلاح الهيكل المالي الدولي.

### المسائل الشاملة

8 - نؤكد من جديد أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

9 - ونحن ما زلنا عاقدين العزم، من الآن وحتى عام 2030، على القضاء على الفقر والجوع في كل مكان؛ ومكافحة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وإقامة مجتمعات مسالمة وعادلة لا يُهمش فيها أحد؛ واحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والعمل لكفالة الحماية الدائمة لكوكب الأرض وموارده الطبيعية. كما أننا لا نزال مصممين على تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمستدام، والرخاء المشترك والعمل اللائق للجميع، والأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة، مع مراعاة اختلاف مستويات التنمية والقدرات الوطنية. ونتعهد بضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بالفعل في جهود التنمية المستدامة والاستفادة منها على قدم المساواة.

10 - وسنعمل بالإجراءات الرامية إلى القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، وإعمال حق الجميع في الحصول على الغذاء الكافي، بسبل منها الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية على مدار السنة، وتعزيز الزراعة والمنظومات الغذائية المستدامتين والقادرتين على الصمود، وكذلك

الأنماط الغذائية المأمونة والمغذية والصحية. وتتعد بتوسيع نطاق الاستثمارات في نظم الأغذية الزراعية المستدامة والتغذية والأمن الغذائي وإعطائها الأولوية.

11 - ونؤكد من جديد عزمنا على تحقيق رؤيتنا المتمثلة في إقامة عالم تتوافر فيه إمكانية الحصول على التعليم الجيد والمنصف والشامل؛ والتغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك إمكانية وصول الجميع إلى خدمات رعاية صحية أساسية مأمونة وميسورة التكلفة وجيدة وشاملة؛ والحماية الاجتماعية؛ والأمن الغذائي والتغذية المحسنة؛ ومياه الشرب المأمونة؛ وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية؛ والطاقة المستدامة الحديثة الموثوق بها والميسورة التكلفة؛ وتعميم الاتصال الإلكتروني الرقمي؛ والتصنيع المستدام؛ والبنى التحتية المستدامة الجيدة والموثوقة والقادرة على الصمود.

12 - ونقرّ بأن عواقب الفقر والجوع تشكل أيضاً شاعلاً اقتصادياً بالغ الأهمية، حيث تتحمل بسببها البلدان النامية تكاليف كبيرة. ونرحب بالجهود المبذولة لدعم وتسريع القضاء على الفقر والجوع (الهدفان 1 و 2 من أهداف التنمية المستدامة) والحد من عدم المساواة (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة)، ودعم تحولات مستدامة وشاملة وعادلة، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، ونشير إلى اقتراح مجموعة العشرين الرامي إلى إنشاء تحالف عالمي ضد الجوع والفقر في هذا الصدد.

13 - ونسلم بالحاجة الملحة إلى تقديم الدعم لمن يعيشون في حالة ضعف، ولا سيما النساء والفتيات والأطفال والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واللاجئون والنازحون والمهاجرون، وإلى حماية حقوق الإنسان المكفولة للجميع وضمان ألا يترك أي بلد وأي شخص خلف الركب.

14 - ونكرر تأكيد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، وضمان الأعمال الكامل لحقوق الإنسان المكفولة لهن، هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطرد وشامل ومنصف. ونؤكد من جديد كذلك أن مشاركة المرأة واضطلاعها بأدوار قيادية بصورة تامة ومتكافئة في الميدان الاقتصادي شرطٌ حاسم لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجية بصورة ملحوظة، والالتزام بتمكين المرأة من المساهمة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار والاضطلاع بأدوار قيادية. ونذكر الروابط المتداخلة القائمة بين المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والقضاء على الفقر، وكذلك ضرورة القيام، عند الاقتضاء وبالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بوضع وتنفيذ استراتيجيات تشاركية وشاملة للقضاء على الفقر تراعي الفوارق بين الجنسين وتعالج المسائل الاجتماعية والهيكليّة ومسائل الاقتصاد الكلي، من أجل كفالة مستوى عيش ملائم للنساء والفتيات على مدى دورة الحياة، بأدوات منها أنظمة الحماية الاجتماعية. ونؤكد من جديد التزامنا بتكثيف جهودنا بشكل كبير لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ونكرر التأكيد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل تشمل القيام بإجراءات واستثمارات محددة الأهداف عند صوغ وتنفيذ جميع السياسات والبرامج المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ونؤكد من جديد أيضاً ضرورة الاعتراف بالحصة غير المتناسبة من أعمال الرعاية والعمل المنزلي المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر التي تتحملها النساء والفتيات، واعتماد تدابير للتقليل من هذا العمل وإعادة توزيعه.

15 - ونشدد على الضرورة الملحة لتعزيز مطامح العمل المناخي في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس في ما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتوفير وسائل التنفيذ، وخاصة وسائل التمويل، للدول النامية. ونرحب بنتائج الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس المنعقد في دبي بالإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالتمويل.

16 - ونؤكد أهمية حماية الطبيعة والنظم الإيكولوجية البرية والبحرية وحفظها وإصلاحها، وكذلك ضمان استخدامها المستدام والتعادل والمنصف للمنافع المتأتية من استخدام الموارد الجينية. وندعو إلى توفير وتعبئة وسائل تنفيذ جديدة وإضافية لدعم التنفيذ الكامل لاتفاقية التنوع البيولوجي، ونشدد كذلك على أهمية التعجيل بزيادة حشد الموارد المالية من جميع المصادر، المحلية والدولية، العامة والخاصة، بغية سد فجوة التمويل في مجال التنوع البيولوجي وإتاحة موارد كافية ويمكن التنبؤ بها في الوقت المناسب من أجل التنفيذ الفعال لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

17 - ونتعهد بتعزيز توفير وحشد التمويل من المصادر العامة والخاصة والمصادر الدولية والمحلية لسد فجوة تمويل المياه لضمان التقدم في تنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه.

18 - ونعقد العزم على زيادة الاستثمارات العامة والخاصة من أجل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، مع ضمان أن تقلل سياسات واستثمارات التنمية الصناعية من مخاطر الكوارث وتعزز القدرة على الصمود. ونكرر التأكيد على أهمية التعاون الدولي في هذا السياق. ونؤكد من جديد أهمية الحفاظ على هامش تصرف سياساتي للبلدان النامية لترسم لنفسها جيلاً جديداً من السياسات الصناعية المستدامة والشاملة للجميع.

19 - ونؤكد من جديد ضرورة النهوض بالبنى التحتية التي تتوفر فيها شروط الجودة والموثوقية والاستدامة والقدرة على الصمود، ولا سيما في البلدان النامية، على النحو الذي يفضي إلى تحقيق أكبر فوائد ممكنة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وفي هذا الصدد، سنواصل أيضاً استكشاف نهج مبتكرة قائمة على نظم أساسية لتنسيق التمويل العام والخاص والمساعدة التقنية وتوسيع نطاقهما وتوجيههما. ونكرر دعوتنا إلى مساعدة البلدان النامية على إعداد مجموعة من المشاريع القابلة للاستمرار، وخاصة في مجال "إزالة المخاطر" من الاستثمارات من خلال أدوات من ضمنها التمويل المختلط والخسارة الأولى والضمانات الأخرى والأدوات المبتكرة الأخرى، بما فيها سندات أهداف التنمية المستدامة والسندات الخضراء، وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان النامية.

20 - ونشير إلى التزامنا بتعزيز نظم الحماية الاجتماعية للحد من أوجه عدم المساواة، والقضاء على الفقر، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والصدمات، والحد من مخاطر الكوارث، ودعم التحولات العادلة والشاملة للجميع، وتعزيز النمو العادل والمنصف والشامل والمستدام. ونكرر أيضاً التزامنا بتوسيع الاستثمار في الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية كنسبة مئوية من الميزانيات الوطنية وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية للجميع، لا سيما الحماية الاجتماعية التي تراعي احتياجات الطفل والمنظورات الجنسانية، بما في ذلك العاملون في القطاعات الاقتصادية غير النظامية والناشئة وأولئك الذين يعتزمون الاندماج من جديد في القوى العاملة. ونحيط علماً مع التقدير بالمسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل ونشجع الدول الأعضاء على النظر في دعم تنفيذه.

21 - ولنلتزم بدعم تنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة، بما يتواءم مع استراتيجيات التنمية المستدامة التي تولى زمامها الجهات الوطنية، من أجل مواصلة تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، ونسلم بقدرتها على الإسهام في زيادة التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة العاملة داخل البلد.

22 - ندرك أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

### الموارد العامة المحلية

23 - ندرك أن الموارد المحلية إنما تتأتى في المقام الأول من النمو الاقتصادي. وندرك الأهمية الحاسمة لتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لزيادة الموارد المحلية والتأكد من أن البلدان النامية لديها الحيز المالي اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتعزيز أهدافنا، يلزم اعتماد سياسات اجتماعية وبيئية واقتصادية سديدة، بما فيها السياسات الضريبية المواجهة للتقلبات الدورية، وتوفير فسحة مالية كافية، وإرساء الحكم الرشيد على جميع المستويات، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية شفافة تلبى احتياجات الناس.

24 - ونجدد التزامنا بتعزيز قدرات إدارة الإيرادات من خلال اعتماد نظم ضريبية حديثة وتصاعدية ومتسمة بالشفافية، وتحسين السياسة الضريبية، وزيادة الكفاءة في تحصيل الضرائب، وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم لبناء القدرات التكنولوجية والمؤسسية والبشرية ذات الصلة للبلدان واستكشاف الرقمنة كأداة لتحسين كفاءة النظم الضريبية. ونسلم بأن تعزيز إدارة المالية العامة وتنفيذ الميزانية يمكن أن يساعدا على زيادة فعالية الإنفاق الحكومي إلى أقصى حد. ونجدد التزامنا باستخدام النظام المالي للحد من أوجه عدم المساواة ومواءمته مع أهداف التنمية المستدامة. ونلاحظ عمل مبادرة أديس أبابا للضرائب في تعزيز العمل الجماعي بغاية تمكين قدرة البلدان النامية على سد الثغرات المعترف بها في مجال تمويل التنمية.

25 - ونشجع على تعزيز وتنفيذ عمليات تخطيط وميزنة مراعية للمنظور الجنساني وعلى وضع وتعزيز منهجيات وأدوات لرصد وتقييم الاستثمارات من أجل تبين نتائجها من حيث تحقيق المساواة بين الجنسين، ونؤكد من جديد أهمية جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وتحليلها ونشرها من أجل وضع وتمتين السياسات والبرامج العامة القائمة على الأدلة، وكذلك أهمية إجراء تقييمات الأثر على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في سياسات الميزانية ذات الصلة، مع مراعاة الظروف الوطنية.

26 - وندرك أن العولمة والرقمنة قد أحدثتا تغييراً جذرياً في المشهد الضريبي، مما حفز على زيادة التركيز في خطة التمويل على تحصيل الضرائب على الصعيد الدولي. ونؤكد من جديد أن القواعد الضريبية الدولية يجب أن تستجيب لاحتياجات جميع البلدان وأولوياتها وقدراتها وأن تعالج بشكل مناسب الطرق التي تعمل بها الأسواق الحديثة وتمارس الأعمال التجارية.

27 - ونؤكد أن تعزيز التعاون الضريبي الدولي الشامل والفعال يسهم إسهاماً كبيراً الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأنه يمكن البلدان من تعبئة مواردها المحلية بشكل فعال. ونشدد على أن هياكل الإدارة الضريبية الدولية الحالية تحتاج إلى بعض التحسينات. ونحن ملتزمون بتعزيز شمولية وفعالية التعاون الضريبي في الأمم المتحدة وندعم خطة اللجنة المخصصة المعنية بصياغة الإطار المرجعي لإبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية وطرائقها وننتقل إلى ما ستقوم به من عمل. وندعو جميع البلدان إلى مواصلة المشاركة البناءة في العملية الرامية إلى وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي الدولي.

28 - ونشير كذلك إلى العمل الذي قام به الإطار الجامع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح وما تلا ذلك من عمل مستمر بشأن الحل القائم على ركيزتين، مع الإشارة إلى أنه يسهل التعاون لمعالجة التهرب الضريبي وتحسين تماسك القواعد الضريبية الدولية.

29 - ونشدد على أهمية الأدوات والآليات الدولية للشفافية الضريبية والمالية، بما في ذلك المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، ونؤكد في الوقت ذاته أن العديد من البلدان النامية ما زالت لا تستفيد من التعاون الضريبي الدولي ومن تبادل أدوات المعلومات الضريبية. وندعو إلى اعتماد الأدوات التي يمكن أن تساعد جميع البلدان على منع التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها في أوانها، بما يشمل سجلات الملكية الانتفاعية أو الآليات البديلة.

30 - ونجدد التزامنا بمنع ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز التعاون الدولي والممارسات الجيدة بشأن استرداد الأصول وإعادتها. ونعيد تأكيد التزامنا بالسعي إلى القضاء على الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج وتشجع التدفقات المالية غير المشروعة. وسننفذ التزاماتنا بمنع ومكافحة الفساد والرشوة وغسل الأموال بجميع أشكالها المكرسة في الهيكل الدولي القائم، ولا سيما تلك المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

31 - ونرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز المعارف وتوسيع نطاق فهم التحديات والفرص التي ينطوي عليها التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، ونرحب بالتقدم المحرز في وضع ممارسات جيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة.

### المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

32 - نشدد على أهمية تطوير قطاعات خاصة محلية دينامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة مستدامة ومنصفة من خلال تهيئة وتعزيز بيئة مواتية للأعمال التجارية.

33 - وندرك أهمية الشركات والاستثمارات الخاصة باعتبارها محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل وإيجاد فرص العمل. ونؤكد من جديد ضرورة تعزيز التعاون الدولي لاستكشاف المجموعة الكاملة من أدوات السياسة العامة للتغلب على العقبات التي تعترض الاستثمار الخاص من أجل التنمية المستدامة. وسنواصل اتخاذ إجراءات ملموسة، على جميع المستويات، لتحفيز وتوسيع نطاق التمويل الخاص الميسور التكلفة الطويل الأجل للاستثمارات التي تسهم في أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - بطريقة متوازنة ومتكاملة.

34 - ونتعهد بإزالة الحواجز أمام زيادة الاستثمار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق توفير الدعم التقني والمالي للبلدان النامية لترسيخ أسواق رأس المال المحلية. وسندعم إنشاء واستخدام آليات مبتكرة لخفض تكلفة رأس المال وزيادة الاستثمار، مثل التأمين والضمانات واستكشاف الحلول الكفيلة بالتخفيف من مخاطر صرف العملات الأجنبية.

- 35 - ونلاحظ أن التغييرات الهيكلية الكبيرة في الاقتصاد العالمي تعيد تشكيل الاستثمار الخاص وقدرة البلدان النامية على الاندماج بشكل منتج في الاقتصاد العالمي. وسننظر في البحث عن استراتيجيات جديدة للنمو والتنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 36 - ونسلم بأن التنمية الشاملة للجميع والمستدامة للصناعة والأعمال التجارية، بما في ذلك المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والاقتصاد الاجتماعي والتعاونيات، وتطوير البنية التحتية المستدامة والتنمية الرقمية، أمورٌ يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية الأخرى في المنطقة بما يتناسب مع الاحتياجات والظروف الوطنية.
- 37 - ونكرر تأكيد ضرورة تعزيز التعاون الدولي لاستكشاف المجموعة الكاملة من أدوات السياسة العامة للتغلب على العقبات التي تعترض الاستثمار الخاص من أجل التنمية المستدامة. وسنتخذ خطوات لضمان وتحسين وصول المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، بما في ذلك تمويل التجارة، وزيادة مشاركتها في التجارة الدولية والاستثمار الدولي والاقتصاد الرقمي، وكذلك تعزيز الإدماج المالي للفقر والنساء وأصحاب المشاريع الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية.
- 38 - ونشجع أيضاً المصارف الإنمائية الدولية والمحلية على حد سواء على تعزيز تمويل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك في مجال التصنيع المستدام والشامل، من خلال إنشاء خطوط ائتمان موجّهة لتلك المؤسسات، وكذلك المساعدة التقنية. ونتعهد بتعزيز فرص وآليات التمويل المستدام والمبتكر لإطلاق العنان لتدفقات جديدة من رؤوس الأموال نحو الاستثمار المستدام وتوسيع نطاق نماذج النشاط التجاري المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- 39 - ونقرّ بأن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تباطأ منذ انعقاد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في عام 2015، مما كشف عن وجود فوارق في التوزيع الجغرافي والقطاعي. ونلاحظ بقلق أن العديد من أقل البلدان نمواً لا تزال تسجل زيادة طفيفة في الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن أن يساعد على تنويع اقتصاداتها، على الرغم من التحسينات في بيئاتها الاستثمارية. ونتعهد بدعم أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية لتعبئة التمويل والاستثمار الطويل الأجل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 40 - ونؤكد أنه، على الرغم من الزيادة العامة الحاصلة في الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة، فإن هذه الزيادة لم تكن متوازنة، حيث تركز معظمها في البلدان المتقدمة. ونذكر أن البلدان النامية تحتاج إلى الدعم لتعزيز الاستثمارات اللازمة في البنية التحتية، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات النظيفة وغيرها من الاستثمارات الضرورية الطويلة الأجل في أهداف التنمية المستدامة.
- 41 - ونشدد على الحاجة إلى المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات من أجل تشجيع الاستثمار وتطوير المشاريع التي لا تزال قيد التنفيذ وإنشاء المشاريع المقبولة مصرفياً. ونسلم بالدور المهم الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف في معالجة الثغرات التي تشوب القدرات والتمويل في مجال الاستثمار الجيد والمعول عليه والمستدام والمتين في البنى التحتية، لا سيما في البلدان النامية، والعمل في ذلك من خلال المبادرات القائمة. وندعو منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة تقديم حلول مبتكرة يمكن أن تزيد من الاستثمار المرصود لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها معرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، والبرنامج التجريبي العالمي بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا

والابتكار لأغراض إعداد خرائط الطريق المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وتشجيع الجهود المعززة التي يبذلها التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة.

42 - ونشير إلى دور الشراكات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة في تعزيز الاستثمار الاستراتيجي الطويل الأجل في أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها التمويل المبتكر الذي يشمل القطاعين العام والخاص. وفي هذا الصدد، ندرك ظهور سندات مكرسة لأهداف التنمية المستدامة ونعي أهميتها.

43 - ونشجع على تعزيز الإفصاح عن استدامة الشركات وتصميم أطر سياساتية وتنظيمية لدعم التمويل المستدام، من خلال لوائح وسياسات تربط وتوائم على نحو أفضل بين الربحية والاستدامة. ووضع أنظمة تصنيف وتحديد منهجيات تقييم لدرجة الاستدامة، تكون متسقة وقابلة للمقارنة عالمياً وتتسم بالشفافية وإمكانية التتبع، يمكن أن يجعل الاستثمار المستدام أكثر مصداقية.

44 - ونذكر أن من بين العقبان الرئيسية أمام استثمار القطاع الخاص في دعم أهداف التنمية المستدامة في الأسواق النامية والناشئة ما يكتنف الاستثمارات من مخاطر متصورة وفعلية. وندعو المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى مواصلة تعزيز الشفافية والصرامة التحليلية في آليات تقدير المخاطر، مشيرة إلى ضرورة التقيد إلى أقصى حد بمعايير موضوعية وشفافة في تقييمات المخاطر السيادية، الأمر الذي يمكن تيسيره عن طريق البيانات والتحليلات العالية الجودة.

45 - ونكرر الإعراب عن قلقنا من أن تكاليف الحوالات المالية لا تزال أعلى بكثير من الغاية المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة في 3 في المائة من المبلغ المحوّل، تماشياً مع الغاية 10-ج من خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، إذ يبلغ متوسط تكلفة معاملات الحوالات المالية على الصعيد العالمي 6,3 في المائة. ونجدد التزامنا بالعمل من أجل بلوغ هذه الغاية. ونعرب عن قلقنا من استمرار تراجع علاقات المصارف المراسلة، بسبب اتجاهات خفض المخاطر، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على تدفقات التحويلات المالية المنخفضة القيمة. ولنلزم بتنفيذ طرق مبتكرة للاستفادة من التطورات التكنولوجية، بما في ذلك الحلول الرقمية، التي تحسّن الوصول إلى الخدمات المالية وتحسّن استخدامها وجودتها، وذلك من أجل تشجيع تحويلات مالية أكثر سرعة وأماناً وأقل كلفة للمهاجرين.

### التعاون الإنمائي الدولي

46 - نحثّ البلدان المتقدمة على زيادة حجم التزامات كل منها على صعيد المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بها، بما في ذلك الالتزامات التي تعهدت بها بلدان عديدة متقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 في المائة و 0,20 في المائة لأقل البلدان نمواً.

47 - ونرحب بدور التعاون الإنمائي الدولي، وخاصة التعاون بين الشمال والجنوب، ونكرر تأكيده، فهو لا يزال يشكل حافزاً أساسياً للتنمية المستدامة. ونؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم في التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصراً مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلاً عنه. ونسلم أيضاً بأهمية التعاون الثلاثي.

48 - ونشير إلى اعتماد اللجنة الإحصائية المؤشر 17-3-1 ضمن الغاية 17-3 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بحشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية، ونلاحظ البيانات

الجديدة التي يبلغ عنها ضمن هذا المؤشر واستمرار المناقشات الجارية بشأن تحديث قياس المساعدة الإنمائية الرسمية والمقياس الجديد المتمثل في "مجموع الدعم الرسمي للتنمية المستدامة"، مع التأكيد في الوقت نفسه على أن أي مقياس من هذا القبيل لن ينتقص من الالتزامات المقطوعة بالفعل.

49 - وننوه إلى الجهود التي تبذلها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وندعوها إلى تطوير رؤيتها وهايكل حوافزها ونهجها التنفيذية وقدراتها المالية حتى تكون مجهزة بشكل أفضل لتحقيق أقصى قدر من حيث التأثير عند التصدي لمجموعة واسعة من التحديات العالمية، على أن تظل متنسقة مع ولاياتها والتزاماتها بتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. ونقرّ بالتقدم الذي أحرزه البنك الدولي في وضع خارطة طريق التطور، ونشدد في الوقت ذاته على ضرورة تعزيز الجهود بشكل كبير.

50 - ونقرّ بأن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تقوم بدور حاسم في توفير سبل الحصول على رأس المال وتسريع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. ونحث هذه المصارف على وضع الإجراءات اللازمة لحشد وتوفير تمويل إضافي في إطار ولاياتها لدعم البلدان النامية في تحقيق تلك الأهداف. وندعم جهود الإصلاح التي تبذلها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وندعو إلى إحراز تقدم ملموس في هذا الصدد، بطرق منها تأمين زيادات في المنح والتمويل المقدم بشروط ميسرة، وتحسين الاستفادة من قواعدها الرأسمالية؛ وتحسين شروطها للإقراض، بما في ذلك من خلال تقديم قروض طويلة الأجل وبالعملة المحلية؛ ومراعاة الضعف في أطرها الخاصة بالإقراض بشروط ميسرة؛ وبناء حوافز داخلية لتعظيم تأثيرها على أهداف التنمية المستدامة؛ والنظر في السبل التي يمكن لمجالس إدارة تلك المصارف أن تتبعها لزيادة رؤوس أموالها؛ وتشجيع الحوار بين تلك المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

51 - ونشدد على أنه ينبغي للمصارف الإنمائية أن تستخدم مواردها وميزانياتها على النحو الأمثل، مع الحفاظ على الاستدامة المالية في الأجل الطويل وعلى متانة التصنيف من حيث الجدارة الائتمانية وعلى وضع الدائن المفضّل، بما يتفق مع الحفاظ على نزاهتها المالية، وينبغي لها أن تستمر في السعي الحثيث من أجل مواصلة تنفيذ توصيات الاستعراض المستقل لأطر كفاية رأس المال في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، الذي أجري بتكليف من مجموعة العشرين؛ وينبغي لها تحديث وتطوير سياساتها لدعم خطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء.

52 - ونشدد على أهمية زيادة موارد التمويل الميسرة من أجل تلبية احتياجات تمويل أهداف التنمية المستدامة. ونرحب بالطموح الكبير إلى التجديد الحادي والعشرين لموارد المؤسسة الدولية للتنمية.

53 - ونشدد على أهمية إشراك النساء والفئات الضعيفة في صياغة خطط التنمية الوطنية، حسب الاقتضاء، وفي استراتيجيات التعاون الإنمائي للبلدان النامية وشركائها، مع مراعاة الأولويات والظروف الوطنية للبلدان المستفيدة.

54 - ونرحب بعمل الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونحيط علماً بالتقرير النهائي للفريق ونتطلع إلى انعقاد العملية الحكومية الدولية.

55 - ونسلم بالمناقشات الجارية بشأن مقاييس التقدم في مجال التنمية المستدامة التي تكمل مقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، لأجل اتباع نهج أكثر شمولاً إزاء التعاون الدولي، بما في ذلك عند إيلاء الاعتبار لمسألة المعلومات التي تتحدّد على ضوءها إمكانية الحصول على التمويل الإنمائي والتعاون التقني. ونتطلع إلى اتخاذ قرار بشأن إنشاء فريق رفيع المستوى من الخبراء للمضي قدماً في اختيار المؤشرات

المتعددة الأبعاد التي تكمل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، مع مراعاة الأعمال ذات الصلة التي أنجزها جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، بغرض إرشاد الدول الأعضاء في العملية الحكومية الدولية المقبلة التي ستجريها الأمم المتحدة بشأن تجاوز الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الحاجة إلى تصميم مقاييس متينة وسليمة تقنياً للتقدم المحرز مع الاعتراف أيضاً بقيمة النهج القائمة على الأدلة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

56 - وندعو إلى المضي قدماً في وضع خطة استجابة محددة مشتركة بين الوكالات وشاملة على نطاق المنظومة، مع الإحاطة علماً بعملية المسح التي أجراها الأمين العام وتوصياته، الرامية إلى معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة بشكل أفضل وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتقديم الدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل على أساس التحديات المحددة التي تواجهها واحتياجاتها المتنوعة وتحسين منعها في وجه الصدمات.

57 - وندعو إلى اتباع نهج إزاء التمويل المختلط يركز بقدر أكبر على الأثر الإنمائي، وليس على كمية أو درجة الرفع المالي وحده، بما في ذلك التركيز على سبل تحسين الشراكات مع القطاع الخاص.

58 - وسنستفيد من التقدم المحرز في التعاون والتنسيق بين المصارف الإنمائية الوطنية والإقليمية والعالمية، لتعزيز نظام المصارف الإنمائية العامة برمته ومساهمتها في تمويل التنمية المستدامة.

59 - ونهيب لجنة السياسات الإنمائية إلى إيلاء الاعتبار الواجب للتحديات وأوجه الضعف والاحتياجات الإنمائية الخاصة التي تتفرد بها البلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، وتزويدها بالمساعدة اللازمة لصياغة وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية. وندعو أقل البلدان نمواً وشركاء التنمية إلى إدماج استراتيجيات الرفع من فئة أقل البلدان نمواً والانتقال السلس في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات تقديم المعونة الخاصة بكل منها، حسب الاقتضاء.

60 - ونتطلع إلى منتدى التعاون الإنمائي القادم، المقرر عقده يومي 12 و 13 آذار/مارس 2025.

### التجارة الدولية كمحرك للتنمية

61 - نجدد التزامنا بالترويج للأخذ بنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يكون مبنياً على القواعد ويتسم بعدم التمييز والانفتاح والعدل والشمول والإنصاف والشفافية، وتقوم منظمة التجارة العالمية بدور محوري فيه، فضلاً عن تحرير التجارة بصورة هادفة. ونشدد على أن النظام التجاري المتعدد الأطراف ينبغي له أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع توفيره حيزاً سياساتياً للأهداف الإنمائية الوطنية، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، بما يتسق مع القواعد الدولية ذات الصلة والتزامات البلدان، وأن يعزز النمو القائم على التصدير في البلدان النامية بوسائل منها إتاحة فرص الوصول التجاري التفضيلي للبلدان النامية، والمعاملة الخاصة والتفضيلية المستهدفة التي تلبي الاحتياجات الإنمائية لفرادى البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وإزالة الحواجز التجارية التي لا تتسق مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

62 - ونرحب بالتزام أعضاء منظمة التجارة العالمية بالعمل في سبيل الإصلاح الضروري للمنظمة، بهدف تحسين جميع وظائفها، مع إعادة تأكيد المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، وبالالتزامهم بتسريع مناقشات بهدف إيجاد نظام لتسوية المنازعات مؤد لوظائفه بشكل كامل وجيد ليكون في متناول جميع

الأعضاء بحلول عام 2024، مع اغتنام الفرص السانحة، والتصدي للتحديات التي تواجهها منظمة التجارة العالمية وكفالة تأديتها ووظائفها على النحو السليم. وينبغي أن يتولى الأعضاء قيادة هذا العمل وأن يكون مفتوحا وشفافا وشاملا للجميع، ويجب أن يعالج مصالح جميع الأعضاء، بما يشمل القضايا الإنمائية. ونلاحظ المساهمة التي يقدمها النظام التجاري المتعدد الأطراف في الدفع قدما بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

63 - ونحتفل بتوسيع العضوية في منظمة التجارة العالمية وفقا للمادة الثانية عشرة من اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية. ونلاحظ مع الارتياح أن المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية قد استكمل إجراءات انضمام بلدين من أقل البلدان نموا، هما تيمور - ليشتي وجزر القمر. ونقر بمساهمة عمليات الانضمام في تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف ونذكر بالتزاماتنا في المؤتمر الوزاري الثاني عشر.

64 - ونؤكد من جديد أن التجارة الدولية محرك للنمو الشامل للجميع وللقضاء على الفقر وأنها تسهم في تعزيز التنمية المستدامة والتحول الهيكلي والتصنيع، ولا سيما في البلدان النامية. ونعرب عن قلقنا من أن التباطؤ المسجل مؤخرا في نمو التجارة العالمية وانخفاض الانفتاح التجاري يشكلان تحديات للعديد من البلدان النامية، بما فيها جعلهما المضي في اتباع نماذج التنمية التقليدية القائمة على التصدير، التي نفذها عدد من البلدان النامية بنجاح، أمرا أصعب بكثير.

65 - ونشجع على وضع وتنفيذ السياسات التجارية الشاملة للجميع التي يمكن أن تسهم في النهوض بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة، مما يحدث تأثيرا إيجابيا على صعيد النمو الاقتصادي ويساعد في الحد من الفقر.

66 - ونلاحظ بقلق أن أقل البلدان نموا، علاوة على الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، لا تزال مهمشة إلى حد كبير في التجارة الدولية. وهذا يؤكد الحاجة إلى مواصلة تعزيز مشاركة البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة في التجارة العالمية.

67 - ونكرر التأكيد على مركزية البعد الإنمائي في عمل منظمة التجارة العالمية. ونسلم بأن الإدماج الكامل للبلدان النامية الأعضاء، بما فيها أقل البلدان نموا، في النظام التجاري المتعدد الأطراف أمر مهم لتميمتها الاقتصادية، ونشدد على ضرورة بذل جهود إيجابية حتى تعود المكاسب المتأتية من التجارة بالنفع عليها وفقا لاتفاق مراكش.

68 - وندعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وتعزيز التعاون معها من أجل التصدي للعوامل التي تحدث عوائق هيكلية أمام التجارة الدولية وتعرقل التنوع.

69 - ونعرب عن قلقنا إزاء اتساع فجوة تمويل التجارة العالمية بشكل حاد في السنوات الأخيرة، ونشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي على تكثيف الجهود الجارية لدعم تمويل التجارة والبحث عن فرص في مجال تمويل التجارة الرقمية للمساعدة في تضيق فجوة تمويل التجارة.

70 - ونشدد على الحاجة الملحة إلى إبقاء الأسواق، بما في ذلك أسواق الأغذية والأسمدة والزراعة، مفتوحة ومنصفة وشفافة وغير تمييزية ويمكن التنبؤ بها، من خلال القضاء على التدابير والتشوهات المقيدة للتجارة والمضاربة والاحتكار من خلال إصلاح قواعد التجارة الزراعية المتعددة الأطراف، وفقا للولايات

المنوطة بمنظمة التجارة العالمية، وإلى ضمان الأمن الغذائي والتغذية المستدامين في البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. ونشجع على التعاون فيما بين البلدان لتحسين الإنتاجية الزراعية والتجارة الزراعية بهدف زيادة توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها والقدرة على تحمل تكاليفها للمساعدة في التصدي لمسألة الأمن الغذائي العالمي.

71 - ونلاحظ بقلق أن بعض أشكال الدعم المقدم إلى المنتجين الزراعيين إما أنه مشوّه للتجارة أو ضار بالطبيعة والصحة، ونؤكد من جديد التزامنا بتصحيح ومنع القيود والتشوهات التجارية في الأسواق الزراعية العالمية، بوسائل منها الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل. ونشدد على ضرورة التصدي للدعم المحلي المشوّه للتجارة في مجال الزراعة، ونتطلع إلى مواصلة مفاوضات منظمة التجارة العالمية، بما يتسق مع الولايات القائمة، للاستمرار في إصلاح قواعد التجارة الزراعية.

72 - ونشجع الدول بقوة على الامتناع عن اعتماد وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب منافية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية.

#### الدين والقدرة على تحمل أعبائه

73 - نسلّم بأن تحديات القدرة على تحمل الدين التي تواجهها البلدان النامية لا تزال تحديات كبيرة.

74 - ويساورنا القلق من أن أعباء خدمة الدين المرتفعة وأسعار الفائدة المرتفعة تترافق مع الاستثمارات الحيوية، وتوق إحرار التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب تقليص الحيز المالي المتاح لتمويل التنمية.

75 - ولنترجم بالبحث عن حلول لتحديات ارتفاع تكاليف الاقتراض وأعباء خدمة الديون من خلال إجراءات وإصلاحات لتعزيز منع أزمة الديون، ودعم البلدان التي تواجه قيوداً مالية شديدة، وتحسين الآليات المتعددة الأطراف الخاصة بالديون.

76 - ونكرر التأكيد على أنه يجب على المدينيين والدائنين، بمن فيهم المدينون من القطاعين العام والخاص على السواء، أن يعملوا معاً بطريقة شفافة لمنع حدوث حالات فقدان القدرة على تحمل الديون وإيجاد حلول لها، وأن الحفاظ على مستويات من الدين يمكن تحملها مسؤولة منوطة بالبلدان المقترضة، ونسلّم مع ذلك بأن على الجهات المقرضة أيضاً مسؤولية تقديم القروض بطريقة لا تقوض قدرة بلد بعينه على تحمل الدين، ونحيط علماً في هذا الصدد بمبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين. ونذكر المتطلبات المنطبقة لسياسة صندوق النقد الدولي المتعلقة بحدود الديون و/أو سياسة البنك الدولي لتمويل التنمية المستدامة، والضمانات التي تأخذ بها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في نظامها الإحصائي من أجل تعزيز قدرة البلدان المستفيدة من الديون على تحملها، ونعقد العزم على العمل من أجل الوصول إلى توافق عالمي في الآراء بشأن مبادئ توجيهية تحدد مسؤوليات المدينيين والدائنين في سياق اقتراض الجهات ذات السيادة وإقراضها، بالاستناد إلى المبادرات القائمة.

77 - ونذكر أن مواصلة تعزيز إدارة الدين العام والنهوض بشفافية الدين العام أمران أساسيان للتخفيف من مخاطر أزمات الديون. ويظل ضمان الشفافية في مسائل الديون أولوية في ضوء تزايد مواطن الضعف

المتعلقة بالدين العام، لأنها تمكّن المدينين من إدارة الديون بمزيد من الفعالية، والدائنين من إدارة المخاطر بصورة أفضل. ونلاحظ أن الشفافية أمر بالغ الأهمية لضمان اتخاذ الحكومات قرارات مستنيرة بشأن الاقتراض استناداً إلى نظرة شاملة لعبء ديون القطاع العام بأكمله ومخاطر المالية العامة المرتبطة بالديون، لأنها تعزز ثقة المستثمرين وتحسين التعاون مع المقرضين، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة توافر الموارد وخفض تكلفة التمويل. ونلاحظ أن الشفافية تعزز أيضاً المساءلة من خلال السماح للجمهور بمراقبة كيفية إدارة الدين العام.

78 - ونكرر تأكيد الحاجة إلى آليات متعددة الأطراف خاصة بالديون لمعالجة مسألة المديونية الحرجة الخارجية السيادية بالكامل وتوفير آلية فعالة وكفؤة ومنصفة ويمكن التنبؤ بها لإدارة أزمات المديونية بالنظر إلى الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية. ونسلم بالحاجة إلى النظر في استحداث أداة ملموسة لتحفيز أو تشجيع أو إنفاذ مشاركة الدائنين من القطاع الخاص في معالجة الديون جنباً إلى جنب مع القطاع الرسمي لضمان معاملة الدائنين على قدم المساواة.

79 - وندعو إلى تحسين آليات الديون الدولية لدعم استعراض الديون، وتعليق سداد الديون، وإعادة هيكلة الديون، حسب الاقتضاء، مع توسيع نطاق الدعم والأهلية ليشمل البلدان الضعيفة المحتاجة. ولنلتزم بمواصلة مساعدة البلدان النامية على تجنب تراكم الديون التي لا يمكن تحمل عبئها وتنفيذ التدابير الرامية إلى اكتساب القدرة على الصمود للحد من خطر العودة إلى الوقوع في أزمة ديون أخرى. ونسلم بأهمية التحديات وأوجه الضعف الجديدة والناشئة فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على تحمل الديون الخارجية والداخلية. وندعو إلى تعزيز الإجراءات المتعددة الأطراف والتنسيق من قبل جميع الدائنين لمعالجة حالة الديون المتدهورة.

80 - ونقدر التقدم المحرز مؤخراً في التنفيذ الجاري للإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. ونشجع دائني مجموعة العشرين ونادي باريس للبلدان الصناعية الدائنة على مناقشة الخيارات المتاحة لتطبيق مبدأ التماثل في معاملة الجهات الدائنة من القطاع الخاص والجهات الدائنة الرسمية الثنائية الأخرى، وتوسيع نطاق الدعم المقدم إلى البلدان النامية المثقلة بالديون، مع مراعاة إتاحة فترات تجميد مؤقت لسداد الديون على أساس كل حالة على حدة طوال فترات التفاوض، وتيسير إعادة السريعة لإمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال بعد عمليات إعادة الهيكلة. وندعو إلى تكثيف الجهود من أجل تحسين وتنفيذ الإطار المشترك لمعالجة الديون بشكل حسن التوقيت ومنظم ومنسق ويمكن التنبؤ به لتمكين عمليات إعادة الهيكلة بشكل أسرع وأكثر إنصافاً. ونلاحظ إمكانية زيادة التعاون بين وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في هذا الصدد، ودعم السيولة للبلدان التي تعاني من قيود على السيولة، والتقييم المقبل لاحتياجات الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون التابع لصندوق النقد الدولي.

81 - وندعو إلى زيادة مقايضة الديون بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مقايضة الديون بالمناخ والطبيعة ومقايضة الديون بالأمن الغذائي، حسب الاقتضاء، بما في ذلك النظر في اتخاذ تدابير لتبسيط استخدام هذه الآليات والتعاون بين الدائنين والمدينين لتحديد الفرص، مع التسليم بأن مقايضة الديون لا يمكن أن تحل محل ترتيبات معالجة مسألة الديون بشكل أعم في حالات الديون التي لا يمكن تحملها، بما يسمح للبلدان النامية باستخدام مدفوعات خدمة الديون للاستثمارات في التنمية المستدامة. ونشدد على أهمية تعزيز بناء قدرات البلدان النامية حتى تتمكن من الاستفادة من استخدام مقايضة الديون.

82 - ونعترف بأن سندات الدين العام المربوط تزيد من تعزيز قدرة المقترضين على التحمل، ونشجع على النظر في استخدامها عند الاقتضاء، بغية توفير متنفس للبلدان المتضررة من الصدمات. ونرحب بوضع بنود تتضمن مراعاة القدرة على التكيف مع تغير المناخ، عند الاقتضاء، ونشير إلى أنه يمكن أيضا وضع بنود تراعي الصدمات الخارجية الكارثية الأخرى.

83 - ونكرر التأكيد على ضرورة عقد العزم على الحد من الاعتماد الآلي على تقييمات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بما في ذلك الاعتماد عليها فيما يتعلق باللوائح التنظيمية، والتشجيع على مزيد من المنافسة، وكذلك على اتخاذ التدابير لتقادي حالات التضارب في المصالح عند إصدار تقديرات الجدارة الائتمانية، مع إبراز أهمية أن تكفل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية موضوعية تصنيفاتها واستقلاليتها وطابعها الاستشراقي واستنادها إلى معلومات دقيقة وأساليب تحليلية سليمة. ونلاحظ أن الدول الأعضاء قد تنتظر في مدى جدوى إنشاء وكالات عامة لتقدير الجدارة الائتمانية.

### معالجة المسائل النظمية

84 - نلتزم بإصلاح أعمق للهيكل المالي الدولي للمساعدة في تحقيق تحول نظمي في سبيل تهيئة عالم أكثر شمولاً وعدلاً وسلاماً وقدرة على الصمود واستدامة لصالح الناس والكوكب والأجيال الحالية والقادمة. ونلتزم بالمشاركة في مناقشات حكومية دولية شاملة للجميع بشأن إصلاح المؤسسات المالية الدولية في العمليات المقبلة، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة، مع مراعاة المبادرات الحالية والجارية.

85 - وندعم أيضا إصلاح المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف باعتبار ذلك مفتاحا للاستثمارات الكبيرة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة من أجل مواجهة التحديات العالمية بشكل أفضل. ونؤكد من جديد ضرورة جعل الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك نماذج عمله وقدراته التمويلية، أكثر ملاءمة للأغراض المنشودة وأكثر إنصافاً واستجابة لاحتياجات البلدان النامية التمويلية، لتوسيع وتعزيز سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي وفي وضع المعايير وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

86 - ونرحب بإنشاء المقعد الخامس والعشرين في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الخاص بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحسينا لإسماع صوتها وتمثيلها وتحقيقا للتوازن العام للتمثيل الإقليمي في المجلس. ونقر بالحاح وأهمية إعادة تنظيم الحصص لتعكس بشكل أفضل المراكز النسبية للأعضاء في الاقتصاد العالمي، مع حماية حصص أفقر الأعضاء. ونتطلع إلى وضع نهج ممكنة بحلول حزيران/يونيه 2025 كدليل يوجه المضي في إعادة تنظيم الحصص، بما في ذلك من خلال صيغة جديدة للحصص، في إطار المراجعة العامة السابعة عشرة للحصص التي يجريها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

87 - ونلتزم، بصفتنا مساهمين في المؤسسات المالية الدولية الرئيسية، باختيار رؤسائها بشكل مفتوح وشفاف ومتوازن بين الجنسين وقائم على الجدارة، وتعزيز تنوع الموظفين.

88 - ونشجع الدول الأعضاء على العمل معا من أجل تعزيز وتحسين نظام يتم فيه التنسيق الوثيق بين الطبقات المختلفة لشبكة الأمان المالي العالمية وإسناد مسؤوليات واضحة إليها، وعلى النظر في تعزيز الترتيبات المالية الإقليمية لمساعدة البلدان على تحمل الصدمات، وتعزيز قدرتها على كشف المخاطر، وإنشاء ترتيبات إقليمية جديدة حيثما تكون المؤسسات القائمة غير كافية.

89 - ونشيد بتجاوز الهدف المتمثل في إعادة توجيه وحدات حقوق السحب الخاصة والمساهمات المكافئة البالغة 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ونشدد على الأهمية الحاسمة للوفاء بهذه التعهدات في الوقت المناسب. وندعو إلى تغيير وجهة حقوق السحب الخاصة طوعا على سبيل الاستعجال نحو أشد البلدان احتياجا، بما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع احترام الأطر القانونية ذات الصلة والحفاظ على طابع حقوق السحب الخاصة بوصفها أصولا احتياطية. ونوصي باستطلاع المزيد من الخيارات الطوعية المتصلة بحقوق السحب الخاصة التي من شأنها أن تلبى احتياجات البلدان النامية من أعضاء صندوق النقد الدولي، وسوف نستكشف سبلا من أجل تخصيص حقوق السحب الخاصة في المستقبل لتستفيد منها أكثر البلدان احتياجا.

90 - ونشير إلى بيان رئاسة الاجتماع الثامن والأربعين للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في عام 2023، الذي ذُكر فيه أنه سيُنظر في مراجعة سياسات الرسوم الإضافية، ونتطلع إلى مناقشة هذا الأمر.

91 - وندعو إلى إجراء إصلاحات في اللوائح والمعايير والممارسات المنظمة للسوق لوضع أهداف التنمية المستدامة في صميم عمل الأسواق والاقتصادات.

92 - ونقر بأن الرقمنة قد أعادت تشكيل التمويل وجلبت فرصا ومخاطر جديدة. وسوف نستكشف كيفية تأثير هذه التغييرات على التنمية المستدامة، وندعم تبادل المعارف، ونعالج مسائل قابلية التشغيل البيئي لنظم المدفوعات لزيادة سرعة المعاملات العابرة للحدود وخفض تكلفتها بالنسبة للبلدان النامية.

93 - ونلاحظ أيضا تطور العملات الرقمية للمصارف المركزية، ونشجع الأجهزة التنظيمية على بحث ما قد يتيح ذلك من فرص وما ينطوي عليه من مخاطر بالنسبة إلى النظام المالي الدولي والنظم المالية المحلية.

94 - ونلاحظ كذلك البيان الصادر في 11 تموز/يوليه 2022 عن مجلس تحقيق الاستقرار المالي بشأن التنظيم والمراقبة الدوليين للأنشطة المرتبطة بالأصول المشفرة، بما فيها العملات الرقمية المستقرة، الذي أبرز ضرورة أن تكون العملات الرقمية المستقرة مغطاة بتنظيم وإشراف قويين من جانب السلطات المعنية إذا ما أريد اعتماد هذه العملات كوسيلة دفع شائعة الاستعمال أو أريد لها أن تؤدي أي دور هام آخر في إطار النظام المالي، وذلك بما يتسق مع لوائحها وسياساتها الوطنية.

95 - ونشدد على أهمية الشمول في النظام المالي الدولي على جميع المستويات، وأهمية النظر إلى الشمول المالي باعتباره هدفا من أهداف السياسة العامة في مجال التنظيم المالي، وفقا للأولويات والتشريعات الوطنية.

### العلم والتكنولوجيا والابتكار

96 - نلتزم بتحسين بنى محلية ودولية مواتية لتحسين القدرات التكنولوجية وتشجيع التغيير الهيكلي الشامل. ونعترف بأهمية إنتاج معارف علمية عالية الجودة وتنمية القدرات المؤسسية في جميع البلدان من أجل تعزيز تدابير الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة استنادا إلى الأدلة. وملتزم بالاستثمار أكثر في العلم والتكنولوجيا والابتكار لتنمية الموارد البشرية في هذه المجالات.

97 - ونسلم بأن العلم والتكنولوجيا والابتكار تبشر بخير كثير في النهوض بالتنمية المستدامة وتحسين القدرة على الصمود. وملتزم بسد الفجوات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وباستخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار بروح من المسؤولية كمحركات للتنمية المستدامة وبناء القدرات اللازمة لعميات تحول مستدامة. ونكرر التأكيد على ضرورة تسريع عملية نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية بشروط

مؤاتية، بما في ذلك بشروط ميسرة وتفضيلية، حسبما يُتفق عليه بين طرف وآخر، علاوة على التعاون الدولي الموجه نحو تنمية القدرات.

98 - ونسلم بأهمية تهيئة بيئة مؤاتية تجتذب وتدعم الاستثمار الخاص ومباشرة الأعمال الحرة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، بما يشمل تهيئة إطار للملكية الفكرية يتسم بالكفاءة والملاءمة والتوازن والفعالية، والتشجيع، في الوقت نفسه، على وصول البلدان النامية إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار.

99 - وسننخذ إجراءات لتعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار وتذليل العقبات الهيكلية الرئيسية التي تحول دون الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بسبل منها توسيع نطاق استخدام العلوم المفتوحة، والتكنولوجيا المفتوحة المصدر الميسورة التكلفة، والبحث والتطوير، بما في ذلك من خلال توطيد الشراكات.

100 - ونلاحظ بقلق أن الممارسات غير العادلة، مثل التصرفات المخلة بالمنافسة، يمكن أن تعوق التطور التكنولوجي والابتكار في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يهيئ بيئة مفتوحة وعادلة وشاملة للتنمية العلمية والتكنولوجية.

101 - وسنواصل اتخاذ الإجراءات لسد الفجوات الرقمية وتعميم فوائد الرقمنة. وسنوسع نطاق مشاركة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد الرقمي، بسبل منها تعزيز الاتصال على مستوى بنيتها التحتية الرقمية وبناء قدراتها وإتاحة استفادتها من الابتكارات التكنولوجية من خلال شراكات أقوى وتحسين الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية. وسوف نسخر إمكانات التكنولوجيا الرقمية لتوسيع الأسس المعتمد عليها في تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية. ولنلتزم ببناء القدرات من أجل مشاركة شاملة في الاقتصاد الرقمي وإقامة شراكات قوية من أجل إفادة جميع البلدان بالابتكارات التكنولوجية. ونؤكد من جديد أن نفس الحقوق التي يتمتع بها الناس خارج فضاء الإنترنت يجب أيضا أن تحظى بالحماية عندما يكونون متصلين بالإنترنت. ونتطلع إلى وضع اتفاق رقمي عالمي لسد الفجوات الرقمية والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

102 - ونسلم بأهمية حماية البيانات وخصوصيتها، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية في سياق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، خصوصا فيما يتعلق باعتماد التكنولوجيات الجديدة.

103 - ونسلم بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتيح فرصا وتحديات جديدة وأن هناك حاجة ملحة إلى التصدي للعقبات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة. ونشدد على ضرورة سد الفجوات الرقمية، سواء بين البلدان أو داخل كل بلد على حدة، بما في ذلك الفجوات الرقمية بين المناطق الريفية والحضرية وبين الشباب وكبار السن والفجوات الرقمية بين الجنسين، وعلى ضرورة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. ونشير إلى ضرورة التأكيد على نوعية الوصول من أجل سد الفجوات الرقمية والمعرفية، باستخدام نهج متعدد الأبعاد يشمل السرعة والاستقرار ويُسّر التكاليف واللغة والتدريب وبناء القدرات والمحتوى المحلي والتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

104 - ولنلتزم بمضاعفة جهودنا لتوفير سبل حصول الجميع على الإنترنت بصورة مُجدية وشاملة للجميع وميسورة التكلفة بحلول عام 2030، ولا سيما في جميع البلدان النامية، وتدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع الدولي، إلى دعم اتخاذ المزيد من الإجراءات، بما فيها الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، والتدريب على المهارات الرقمية، والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية الشامل للجميع، وكذلك من

خلال بناء القدرة على إجراء إصلاحات تنظيمية وتنفيذ سياسات محددة الأهداف، مع الاعتراف بأن الوصول الموثوق إلى الطاقة هو شرط مسبق للاتصال الشامل.

105 - ونسلم بأن الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف والمتعددة أصحاب المصلحة القوية ضرورية لتحسين منظومة العلم والتكنولوجيا والابتكار، ونلتزم بالعمل بالتعاون مع القطاع والمؤسسات المالية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني للدفع قدماً بالابتكار الذي سيحدد الحلول لتحديات التنمية الملحة.

106 - ونرحب بدور الابتكار المالي والتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين استخدامها وجودتها لصالح الناس والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع التسليم بضرورة التصدي للتحديات المرتبطة بذلك، لا سيما بالنسبة للنساء اللواتي يتضررن من تلك التحديات بشكل غير متناسب، بما يشمل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تقودها النساء.

107 - ونشدد على الحاجة إلى توفير التمويل الطوعي الملائم والكافي لآلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً بغية تحقيق الأهداف المحددة في خطة عمل أديس أبابا وخطة عام 2030، وسننظر في طرق مبتكرة يمكن من خلالها تعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، ابتغاء تحقيق التحول الهيكلي وتنمية القدرات الإنتاجية.

#### البيانات والرصد والمتابعة

108 - نكرر دعوة المجتمع الدولي إلى زيادة تمويل البيانات والإحصاءات، وندعو أصحاب المصلحة إلى العمل معاً على سد فجوات بيانات أهداف التنمية المستدامة. وسنواصل تعزيز جهودنا لجمع وتحليل ونشر البيانات ذات الصلة والموثوقة، المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بغية تحسين الرصد ورسم السياسات للتعبئة بتحقيق خطة عام 2030.

109 - ونحيط علماً بتقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2024 الصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. ونحيط علماً أيضاً بعقد المعتكف الثامن لمجموعة أصدقاء مونيري.

110 - ويضطلع كل من الأمم المتحدة ومنندى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، بالتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، بدور بالغ الأهمية في إيجاد توافق دولي وتسخيره في معالجة التحديات الاستثنائية.

111 - ونتطلع إلى عقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

112 - ونتطلع إلى تقرير الأمين العام، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، والذي سيعرض التحديات الناشئة وعوامل التسريع الرئيسية المتعلقة بتمويل التنمية التي يمكن أن تكون لها أهمية في المناقشات المقبلة في إطار منندى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

113 - ونقرر أن يعقد منندى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العاشر المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة الممتدة بين 28 نيسان/أبريل و 1 أيار/مايو 2025 وأن يتضمن عقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات برينتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية. ونقرر كذلك، على أساس استثنائي ومع مراعاة أن المؤتمر الدولي الرابع المعني بتمويل التنمية سيعقد في عام 2025، ألا يسفر المنتدى العاشر المعني بمتابعة تمويل التنمية عن استنتاجات وتوصيات متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي.

---